كيف أثرت القيود على الإنترنت في إيران على التجارة مع العراق؟

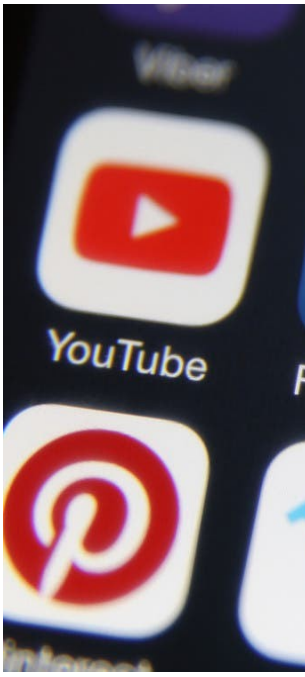

تسببت القيود وحجب شبكات التواصل الاجتماعي في إيران بخلق تحديات جسيمة بشأن التواصل مع العملاء وإلحاق خسائر بسوق بعض المواد المصدرة.

شيء فشيء تزداد تداعيات القيود الشديدة على الإنترنت في إيران لتشمل جميع قطاعات البلاد وما يرتبط بها في الداخل والخارج، إذ ظهرت آثارها الصارمة مؤخراً على تجارة إيران مع أهم أسواق التصدير.

جاء ذلك بعد إعلان عضو غرفة التجارة الإيراني حميد حسيني عن قطع رجال الأعمال المحليين والأجانب في العراق وأفغانستان وسوريا علاقاتهم مع طهران.

وبحسب ما قدّرته "نتبلوكس" كمنظمة غير حكومية تراقب الإنترنت، فإن هذه الخسارة تبلغ نحو 1.5 مليون دولار في الساعة، أي ما يعادل حوالي 52 مليار تومان وما بقدره 1260 مليار تومان في اليوم.

ووفقاً لوكالة خبر أونلاين، أدت هذه القيود إلى فقدان جزء من أسواق التصدير وانخفاض ملحوظ في ثقة

رجال الأعمال الأجانب تجاه القطاع الخاص في الأعمال الإيرانية.

على سبيل المثال، تسبب تقييد الإنترنت في خلق تحديات في العلاقات "التجارية الإيرانية العراقية" التي خلّفت العديد من المشكلات باعتبارها واحدة من أسواق التصدير المهمة.

بدوره، أعلن الأمين العام للغرفة المشتركة الإيرانية العراقية، جهان بخش سنجابي: "في الأشهر السبعة من هذا العام، واجهنا انخفاضًا كبيرًا في تصدير البضائع إلى العراق من حيث الوزن".

تداعيات قيود الإنترنت على التجارة الخارجية

وعن تأثيرات وعواقب قيود الإنترنت على العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، قال عضو غرفة التجارة الإيرانية العراقية، سيد حميد حسيني: "تتم العديد من اتصالات القطاع الخاص في البلاد عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال، يعتمد معظم سكان العراق على منصة فيسبوك وواتساب في أمور حياتهم اليومية، ولا يمتلكون بالأصل هواتف أرضية. لذلك، تتم جميع الاتصالات والعلاقات وتبادل المستندات والوثائق وما إلى ذلك من خلال طرق الاقتصاد الرقمي".

وأوضح هذا المسؤول: "جدير بالذكر أن العراقيين لا يستخدمون البريد الإلكتروني في تعاملاتهم إطلاقا، وبالتالي فإن التجارة الخارجية مع العراق واجهت مشاكل خطيرة".

وقال: "تشير معطياتنا أن بعض الدول الأخرى تستخدم البريد الإلكتروني في المعاملات التجارية، وأما بخصوص العراق وسوريا وأفغانستان وغيرها، فهذا غير ممكن فهم أقل استخداما للبريد الإلكتروني".

وأكد: "لذلك اعتمدنا على شبكات التواصل الاجتماعي في تعاملاتنا مع هذه الدول، في حين تسببت القيود وحجب شبكات التواصل الاجتماعي في إلحاق أضرار جسيمة بتواصلنا مع هذه الدول وخسرنا سوق بعض المواد المصدرة في العراق وسوريا والبعض الآخر في البلدان المجاورة".